الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل
معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع
لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به
المعين يكون مجازا على كلا التقديرين انتهى قوله قصدا علة لقوله
لا يريد قوله تفظيع اي تشنيع قوله اي تناهت حالهم الخ قال المحشي
المذكور سابقا قوله تناهت حالهم القطيعة في الظهور الفظيعة
الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع
شديد جاوز المقدار ومراد المصنف من الحالة في قوله تناهت حالهم
فقط فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة
بناء على ما نقله المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب
اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به
تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يكون حذف
المضاف او الحيثية اي فظاعة حالهم القطيعة او حالهم القطيعة
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهين لا يرد ان يقال صدق
الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله لو ترى مع جوابه
المحذوف اعني لرايت امرا عظيما ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها
ويكون رؤيته لكل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لمكان المقصد
بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور وشناعة حالهم لدلالته على ان فظاعة
حالهم لا تختص برؤية احد دون احد بل كل من يتاتى منه الرؤية يراها
فظيعة انتهى قوله الى جنس مكاف اي قوله يمتنع خفاؤها بسبب
الامتناع قوله كان اي كمال قوله يختص بها اي داخلة على
المقصود قوله كذلك اي لا يختص الخ قوله مدخلا اي مدخل نصيب
وحظ تامل ثم ان الضمير في بها من يختص بها راجع الى حالهم لا الى ما
المذكورة في المتن ويحتاج حينئذ الى تقدير مضاف اما الى الضمير
الراجع للحال واما الى المخاطب كما فعل الشارح وانما قلنا على حذف مضاف

لانه

ان
لانه لا يتصف كل منهم احد حتى يصح ان يختص بها فالتقدير
صحيحا قوله بايراده علما النظر لم يقل فيما تقدم بايراده
ضميرا الا ان يقال هذا احوج الى البيان لان العلمية الكون علما
وليس بمراد قوله مع جميع مشخصاته اورد انه لا يتاتى فيمن
سمى ولده الذي لم يره فانه لا يطلع على جميع مشخصاته والذي
يتعقل حين التسمية من احواله واوصافه امور كلية لا يفيد
تشخصه لان ضم كلي الى كلي اخر لا يفيد تشخصه وايضا
المشخصات قد تتبدل فربما كان عند التسمية وتحدث
بعد ذلك مشخصات اخر فان صفاته عند الطفولية
ثم عند الشبوبية ثم عند الكهولة ثم عند الشيخوخة متغايرة
فلا يمكن اعتبار جميعها واعتبار بعضها يوجب زوال العلمية
عند زواله والجواب عن الاول انه لا يشترط في الوضع لشيء
مع جميع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي
بل يكفي ملاحظتها بوجه كلي منحصر في ذلك الجزئي
وعن الثاني ان المراد المشخصات المشتركة بين سائر احواله
التي بها تتحقق جزئيته ويمتنع تصوره من وقوع الشركة فيه
دون ما تبدل ولا شك ان له احوالا لازمة له في سائر احواله
مشخصة له تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هي
المعتبرة في الوضع دون غيرها مما ليس كذلك نعم يرد علم
الجنس فان واضعه لا يتصور انه مع جميع المشخصات الا
ان السيد الشريف اجاب بان الكلام فيما علميته حقيقية
وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس لان علميته حكمية حتى صرح
النحاة بان علمية الجنس انما تعتبر عند الضرورة واقول
يمكن ان يجاب بانه اعتبر في علم الجنس سائر مشخصاته
الذهنية قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا

Copyright @ King Saud University